

حققت مصر في عام 2017 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. بدأت وزارة التضامن الاجتماعي في تشغيل 17 وحدة متنقلة لتوفير خدمات لأكثر من 4,000 طفل من أطفال الشوارع. كما قامت لجنة التنسيق الوطنية المعنية بمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والالتجار بالأشخاص بتقديم تدريبات للمهنيين الإعلاميين بشأن الإبلاغ عن قضايا الإتجار بالبشر وحماية الضحايا. الرسائل التي نشرتها اللجنة على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن الهجرة غير المنتظمة والإتجار بالبشر وصلت إلى أكثر من مليون شخص، وعلاوة على ذلك، قام المجلس الوطني للطفولة والأمومة بإجراء 35 حملة توعية. إلا أن الأطفال في مصر ينخرطون في أسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري والتسول القسري، ويرجع ذلك في بعض الأحيان للإتجار بالبشر والعمل في محاجر الحجر الجيري. لم تنشر الحكومة البيانات الخاصة بإنفاذ قوانين عمالة الأطفال. وفضلاً عن ذلك، فإن برامج مكافحة عمالة الأطفال غير كافية للتعامل بشكل مناسب مع مدى انتشار المشكلة.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مصر.

| المجال              | الإجراء المقترح   | السنة (السنوات) المقترحة |
|---------------------|---|--------------------------|
| إطار العمل القانوني | التأكد من أن القانون يحظر جنائياً استخدام الأطفال في أغراض الاستغلال الجنسي التجاري.  | 2017                     |
|                     | ضمان حظر أنماط العمل الذي ينخرط فيه الأطفال دون سن 18 سنة في مصر، مما يعرضهم لدرجات حرارة مثل إنتاج الطوب.  | 2017                     |
| الإنفاذ             | نشر المعلومات الخاصة بتمويل مفتشية العمل، وعدد مفتشي العمل، والعقوبات المفروضة والغرامات المحصلة، وما إذا كان يتم القيام بعمليات تفتيش استهدافية.                           | 2011 – 2017              |
|                     | تعزيز مفتشية العمل عن طريق تحويل المفتشين سلطة تقدير الغرامات.  | 2017                     |
|                     | نشر المعلومات الخاصة بتدريب المحققين الجنائيين وتفصيل أعداد المخالفات والتحقيقات والمحاكمات والإدانات الخاصة بالمخالفات الجنائية وفقاً لقوانين عمالة الأطفال.               | 2011 – 2017              |
| التنسيق             | ضمان قدرة جميع هيئات التنسيق على تنفيذ كافة المهام التي يُعتمد إسنادها إليها.   | 2017                     |
|                     | ضمان تحقيق التنسيق بين الضباط المكلفين بالاعتقال والمدعين العامين في قضايا الإتجار بالبشر.  | 2017                     |
| البرامج الاجتماعية  | ضمان إتاحة فرصة الوصول الشامل للتعليم العام المجاني، خصوصاً الفتيات وأبناء اللاجئين السوريين، عن طريق معالجة تكاليف المدارس واللوازم المدرسية والعقبات الأخرى أمام التعليم. | 2010 – 2017              |
|                     | ضمان تنفيذ مبادرة التكافل والكرامة ذات الصلة ببرنامج تحويل النقد.   | 2017                     |
|                     | توسيع البرامج لمعالجة النطاق الكامل لمشكلة عمالة الأطفال، لا سيما في مجال الاستغلال الجنسي التجاري والعمل في محاجر الحجر الجيري.  | 2010 – 2017              |